الاقتصاد والأعمال

«البترول»: سعر برميل النفط الكويتي يبلغ 65.68 دولار

قالت مؤسسة البترول الكويتية أمس الاربعاء ان سعر برميل النفط الكويتي بلغ في تداولات أول امس الثلاثاء 68ر65 دولار.

وفي الاسواق العالمية اظهرت بيانات لادارة معلومات الطاقة الامريكية أول امس الثلاثاء توقعات بارتفاع انتاج النفط من سبعة تشكيلات صخرية رئيسية في الولايات المتحدة الى نحو 22 ألف برميل يوميا في فبراير المقبل ليصل الى مستوى قياسي جديد عند حوالي 2ر9 مليون برميل يوميا.

خلال نوفمبر وانخفاضها 0.1 بالمئة شهرياً

«بيتك»: ارتفاع إجمالي الودائع 1.5 بالمئة سنوياً إلى 43.6 مليار دينار

- انخفاض ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية 0.8 بالمئة سنوياً إلى 33.7 مليار دينار
- تراجع ودائع القطاع الخاص 0.6 بالمئة سنوياً إلى 36.4 مليار دينار

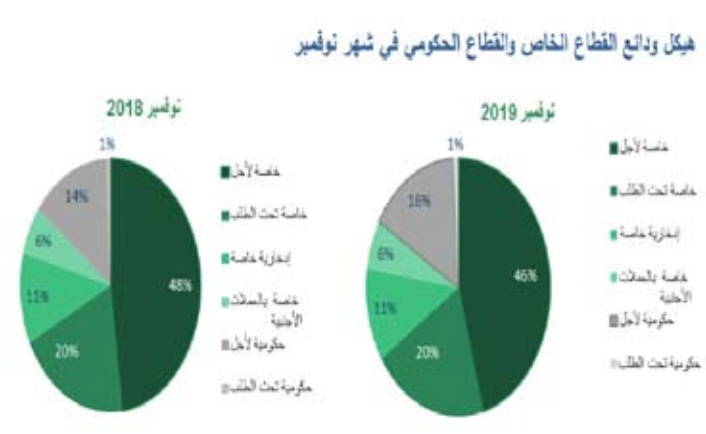

قال تقرير بيت التمويل الكويتي " بيتك الصادر عن " حجم الودائع لدى البنوك المحلية –نوفمبر 2019 وتطور حجم ودائع القطاع الخاص والودائع الحكومية:

ارتفع إجمالي الودائع في نوفمبر 2019 وفق بيانات بنك الكويت المركزي على أساس سنوي بنسبة 1.5%، وتقارب أرصدة الودائع في البنوك المحلية 43.6 مليار دينار، في الوقت الذي ارتفع فيه النشاط الائتماني للبنوك بنسبة فاقت 4.7% على أساس سنوي حين سجلت أرصدة التسهيلات الائتمانية بنهاية نوفمبر نحو 38.3 مليار دينار.

بلغت قيمة النمو السنوي للودائع حوالي 656 مليون دينار، مدفوعاً بارتفاع ودائع القطاع الحكومي بنسبة 14% (أي 882 مليون دينار)، بينما تراجعت ودائع القطاع الخاص بنحو 0.6% (أي 226 مليون دينار).

وعند المقارنة على أساس شهري، انخفض إجمالي الودائع بنسبة 0.1% حوالي 54.5 مليون دينار، مدفوعة بانخفاض طفيف لودائع القطاع الخاص نسبته 0.5% نحو 201 مليون دينار، بينما زادت الودائع الحكومية بنسبة 2.1% أي 146 مليون دينار مقتربة من 7.2 مليار دينار في نوفمبر 2019. في الوقت الذي انخفض فيه الائتمان الممنوح بنسبة 0.3% على أساس شهري.

تراجعت حصة الودائع للقطاع الخاص حين مثلت 83.5% من إجمالي الودائع في نوفمبر مقارنة مع 85.3% في نوفمبر 2018، بينما ارتفعت حصة ودائع القطاع الحكومي إلى 16.5% من إجمالي الودائع مقارنة مع 14.7% في نوفمبر 2018، مدفوعة بارتفاع الودائع الحكومية في الوقت الذي تسجل ودائع القطاع الخاص تراجعاً طفيفاً.

إجمالي ودائع القطاع الخاص: تراجعت ودائع القطاع الخاص في نوفمبر على أساس سنوي بنسبة 0.6% أي 226 مليون دينار مقتربة من 36.4 مليار دينار ، وانخفض حجمها بنسبة 0.5% عند المقارنة على أساس شهري عن اكتوبر 2019 وبلغت فيه حوالي 36.6 مليار دينار.

تتكون ودائع القطاع الخاص من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملات الأجنبية، تشكل الودائع بالعملة المحلية 92.6% من إجمالي ودائع القطاع الخاص، منخفضة قليلاً عن نسبتها البالغة نحو 92.8% من إجمالي ودائع القطاع الخاص في نوفمبر 2018، فيما تستحوذ الودائع بالعملات الأجنبية على الحصة الباقية، حوالي 7.4% من ودائع القطاع الخاص.

يشير توزيع الودائع بالعملة المحلية وفقاً لآجالها إلى أن الودائع لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية، وقد تراجعت حصتها في نوفمبر إلى 59% من ودائع العملة المحلية مقابل 60.5% في نوفمبر 2018، بينما تحسنت حصة الودائع تحت الطلب إلى 26% من إجمالي الودائع بالعملة المحلية في نوفمبر 2019 مقارنة مع 24.9% في نوفمبر 2018، وارتفعت حصة ودائع الادخار إلى 15% من إجمالي الودائع بالعملة المحلية مقارنةً مع 14.6% في نوفمبر 2018.

النمو السنوي لودائع القطاع الخاص: ارتفعت الودائع تحت الطلب إلى نحو 8.7 مليار دينار في نوفمبر بنسبة 3.6% على أساس سنوي بحوالي 304 مليون دينار، فيما ارتفعت ودائع الادخار بنسبة 1.9% وبلغت 5 مليارات دينار في نوفمبر 2019، بارتفاع 96 مليون دينار على أساس سنوي، بينما تراجعت ودائع القطاع الخاص لأجل الى 19.9 مليار دينار في نوفمبر بنسبة 3.3% أي 670 مليون دينار مقارنة مع قيمتها في نوفمبر 2018. وهي أعلى نسبة تراجع خلال حوالي 10 سنوات. وعلى ذلك تراجعت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية بنحو 0.8% أي حوالي 270 مليون دينار على أساس سنوي أي ثاني تراجع سنوي منذ نهاية عام 2015 وبلغ حجمها نحو 33.7 مليار دينار في نوفمبر.

على الجانب الآخر ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية مقتربة من 2.7 مليار دينار في نوفمبر بنسبة 1.7% على أساس سنوي، وذلك قد يكون بسبب زيادة الجنية الإسترليني بنسبة 0.7% مقابل الدينار في نهاية نوفمبر على أساس سنوي، في حين تراجع اليورو بنحو 3.3% مقابل الدينار لنفس الفترة تأثراً بأزمة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وعدم التوصل لاتفاق إلى الآن، فيما بقي الدولار الأمريكي دون تغير عن إغلاقه في نوفمبر 2018.

النمو الشهري لودائع القطاع الخاص: ارتفعت ودائع القطاع الخاص تحت الطلب في نوفمبر على أساس شهري 1.8%، فيما تراجعت الودائع لأجل بنسبة 1%، وودائع الادخار بنسبة 0.8% على أساس شهري.

وعلى ذلك ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية في نوفمبر على أساس شهري بنسبة طفيفة 0.2% أي حوالي 82 مليون دينار. على الجانب الآخر انخفضت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية 4.3% عن أكتوبر 2019.

إجمالي ودائع القطاع الحكومي: ارتفعت ودائع القطاع الحكومي في البنوك المحلية الكويتية مقتربة من 7.2 مليار دينار بنهاية نوفمبر على أساس سنوي بنسبة 14%، وعلى أساس شهري زادت بنسبة 2.1%.

ويشير توزيع ودائع القطاع الحكومي وفقاً لآجالها إلى أن ودائع القطاع الحكومي لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الحكومي بحصة انخفضت إلى 94.8% من إجمالي ودائع القطاع الحكومي في نوفمبر مقارنة مع 95.3% في نوفمبر 2018، بينما تشكل الودائع الحكومية تحت الطلب 5.2% مقابل 4.7% في نوفمبر 2018.

- ارتفاع ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية 1.7 بالمئة سنوياً إلى 2.7 مليار دينار
- ودائع القطاع الحكومي ترتفع إلى 7.2 مليار دينار بنمو سنوي 14 بالمئة وشهرى 2.1 بالمئة

«الإحصاء»: ارتفاع التضخم المحلي 1.5 بالمئة في 2019

اظهرت بيانات الادارة المركزية للاحصاء الكويتية ارتفاع الارقام القياسية لاسعار المستهلكين (التضخم) بالكويت بنسبة 5ر1 بالمئة في 2019 مقارنة بعام 2018.

وقالت (الاحصاء) في نشرتها الشهرية عن الارقام القياسية لاسعار المستهلكين الصادرة أمس الاربعاء ان معدل التضخم في الكويت ارتفع 17ر0 في ديسمبر الماضي مقارنة بشهر نوفمبر الماضي.

واضافت ان الرقم القياسي للمجموعة الاولى (الاغذية والمشروبات) ارتفع العام الماضي 76ر1 في المئة مقارنة بعام 2018 كما ارتفع مؤشر اسعار المجموعة الثانية (السجائر والتبغ) بنسبة 78ر1 في المئة.

واوضحت ان مؤشر الارقام القياسية للمجموعة الثالثة (الملبوسات) ارتفع 27ر2 العام الماضي على اساس سنوي في حين انخفضت اسعار مجموعة (خدمات المسكن) بنسبة 86ر0 في المئة.

وذكرت ان معدل التضخم في المجموعة الخامسة (المفروشات المنزلية) ارتفع بنسبة 04ر3 في المئة كما ارتفع مؤشر اسعار المجموعة السادسة (الصحة) بنسبة 81ر2 في المئة في وقت شهدت اسعار المجموعة السابعة (النقل) ارتفاعا بنسبة 88ر3 في المئة.

وبينت ان اسعار المجموعة الثامنة (الاتصالات) ارتفعت بنسبة 51ر4 في المئة على اساس سنوي كما ارتفع معدل التضخم في المجموعة التاسعة (الترفيه والثقافة) بنسبة 21ر3 في المئة واسعار المجموعة العاشرة (التعليم) بنسبة 9ر2 في المئة.

وافادت (الاحصاء) ان اسعار مجموعة (المطاعم والفنادق) ارتفعت في 2019 نحو 32ر1 في المئة كما ارتفعت اسعار مجموعة (السلع والخدمات المتنوعة) 62ر1 في المئة.

ويعد الرقم القياسي لاسعار المستهلك اداة لقياس مستويات الاسعار عموما بين فترتين اما شهرية او سنوية وعادة ما يكون مؤشرا اساسيا لقياس النمو او الانكماش الاقتصادي اذ يمكن للدولة من خلاله اتخاذ القرارات الاقتصادية والتجارية ورسم السياسات النقدية والمالية.

مؤكداً السعي لإيجاد أفضل الخدمات والفرص التي تناسبهم

«الخليج»: عملاء إدارة الثروات يحظون باهتمام بالغ

ضمن سعيه لتقديم خدمات خاصة ومميزة لمجموعة عملائه المميزين، يولي بنك الخليج اهتمامًا خاصًا بإدارة الثروات. فقد أسس البنك الخليج إدارة الثروات في عام 2010، لتناسب حاجات هؤلاء العملاء وتلبي رغباتهم المصرفية بالشكل الذي يرضيهم ويتماشى مع أسلوب حياتهم.

ويتم طرح خدمات إدارة الثروات وتجديدها بانتظام مع دراسة حالة هذه الشريحة ومتطلباتها الحالية. واليوم يندرج تحت إدارة الثروات قسم الخدمات المصرفية المميزة، الذي يضم العملاء الذين يملكون رصيد الحسابات و/أو الصناديق الإستثمارية تعادل 50،000 د.ك. لغاية 500،000 د.ك. أو من يقومون بتحويل راتب شهري يعادل 3،500 د.ك. وأكثر. كما يندرج تحت إدارة الثروات أيضًا قسم الخدمات المصرفية الخاصة، للعملاء الذين يملكون رصيد الحسابات و/أو الصناديق الإستثمارية تعادل 500،000 د.ك. أو أكثر.

وقال مساعد المدير العام للاتصالات الخارجية في بنك الخليج، أحمد الأمير: "نولي أقصى درجات الاهتمام بجميع عملائنا، لكن الخدمات المقدمة لعملاء إدارة الثروات تم تصميمها خصيصًا لتناسب نمط حياتهم، فيحصل عملاؤها على مدير حسابات شخصي يهتم بإدارة جميع الاحتياجات المصرفية للعميل، ويزوده بالحلول المالية والاستثمارية التي تحافظ على ثروته وتنميها، بالإضافة إلى اطلاعه على فرص استثمارية فريدة تناسب أهدافه المالية .كما أن المدير المصرفي على أتم الاستعداد لزيارة عميل الخدمات المصرفية الخاصة في المنزل أو مكان العمل حسب الوقت الذي يناسبه لتلبية متطلباته المصرفية."

أحمد الأمير

ومن الجدير بالذكر أن عملاء إدارة الثروات يحصلون على عدة مميزات منها بطاقة السحب الآلي التي تتيح الدخول لصالات المطارات، وتوفر خصومات عند حجز تذاكر السفر والفنادق من موقع cleartrip.com، وعند استخدام خدمة "كريم" للتوصيل، كما توفر نظام الحماية للتسوق عبر الإنترنت. كما يمكنهم أيضًا الحصول على بطاقة ائتمانية (فيزا إنفينيت أو ماستركارد وورلد) تمنحهم تأمين شامل على الحوادث والسفر، وتتيح لهم الدخول لصالات المطارات، وخدمة Dine|Fly لخصومات المطاعم، وخدمة الكونسييرج المحلية، إلى جانب برنامج نقاط وخصومات الخليج والعديد من المزايا الأخرى.

تحرص على التوسع الاستراتيجي وتنويع محفظتها الاستثمارية

«الراية المتحدة» تسوق معهد الراية للتدريب العالي في المملكة العربية السعودية

- الفجي: هدفنا تدريب كوادر عالية المهنية والإنتاجية مؤهلة لمواكبة خطة التنمية 2030

أعلنت شركة الراية المتحدة عن إطلاق تسويق مشروع جديد لها في المملكة العربية السعودية – المدينة المنورة وهو معهد الراية العالي للتدريب. وتأتي مبادرة الشركة هذه استمرارا لنهجها في تقديم الأفضل وتماشيا مع استراتيجيتها التوسعية لتنويع الاستثمار في مشاريع رائدة تضمن عوائد مجدية ومستدامة للمساهمين، وإثر تجربتها الناجحة في طرح وتسويق مشروع جدارة مول للخدمات الفندقية المساندة وبدء التوزيع الفعلي على المشاركين. ويدخل المشروع الجديد ضمن مخطط الشركة للتوسع الاستثماري في أسواق واعدة عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

في معرض تعليقه حول المشروع الجديد، تحدث حمود الفجي نائب الرئيس التنفيذي في شركة الراية المتحدة مؤكدا بأن فكرة المشروع قد انبثقت من خلال خبرات الشركة ونجاحاتها في مجال الإدارة والتشغيل والصناعة الفندقية تميزت عبرها بتدريب وتأهيل كوادر مختلفة في مختلف الاختصاصات: وقد ابصر المشروع النور، اثر عدد من دراسات الجدوى التي قادتها الشركة في السوق السعودية، استطاعت من خلالها تحديد نوعية الاستثمار المجدي لها والذي من شأنه أن يلعب دورا محوريا في التوجه الحكومي في المملكة حسب خطة 2030 بتوطين الوظائف ما يتطلب استثمار أكبر في قطاع التعليم في تخصصات متعددة ؛وبناء عليه عملت الراية المتحدة على تسويق القطاعين الخاص والعام ما من شأنه أن يؤسس لفئة عاملة سعودية رفيعة المستوى مهنيا. وأضاف االفجي بان المعهد يقدم برامج تدريب متقدمة ومعتمدة لتزويد المتدربين بالتدرب العالي المحترف على ايدي نخبة من المدربين الرياديين ما سوف يؤهلهم لخوض غمار العمل والمساهمة الفعالة في دفع عجلة التنمية في المملكة ككوادر مؤهلة ذات إنتاجية عالية.

حمود الفجي

وأوضح الفجي ان شركة جدارة لتشغيل وتطوير الفنادق وهي الذراع التشغيلي لمجموعة الراية فيما يخص القطاع الفندقي، سوف تتولى إدارة وتشغيل المشروع الجديد علما بأن الشركة تتمتع بباع طويل من الخبرات في الخدمات الفندقية والأنشطة السياحية والمنتجعات والمطاعم والكافيهات وخدمات الحج والعمرة والخدمات الفندقية المساهمة.

وهي حاليا تدير عددا من الفنادق في مكة المكرمة والمدينة المنورة إضافة الى قطاع التعليم والتدريب العالي في تخصصات متعددة منها الإدارة والمحاسبة والسياحة والخدمات الفندقية وتكنولوجيا المعلومات، إدارة الموارد البشرة، إدارة المؤتمرات، الدورات الفنية المتخصصة والتدريب المنتهي بالتوظيف.

وأضاف الفجي، بأن هذا الصرح الأكاديمي يشكل نقطة انطلاق لرؤية الشركة في القطاع التعليمي ونواة لتأسيس كيان تعليمي متكامل بدءا من مراحل رياض الأطفال وصولا الى المرحلة الجامعية.

معهد الراية العالي للتدريب المتخصص في التعليم والتدريب العالي اكاديميا ومهنيا، يهدف الى تدريب وتأهيل كوادر بشرية متخصصة ومؤهلة للعمل في

«ثروة» تنهي صفقة تمويل بقيمة 8.4 مليون دولار و«مشاريع الكويت» مستثمر رئيسي

قامت شركة ثروة بإنهاء صفقة تمويل بقيمة 8.4 مليون دولار أمريكي ضمن السلسلة (أ) وشركة مشاريع الكويت القابضة (KIPCO) مستثمر رئيسي.

و ضخ المزيد من الأموال يعني أن عدد الأشخاص الذين سيعرفون كيف يمكنهم الاستثمار بشكل أفضل وأسرع سيزداد. وقد قام فريق ثروة بجولة محادثات مع كبار المستثمرين الإقليميين والدوليين وأعلن للتو أنهم نجحوا، وأن جولة الاستثمار قد اكتملت، حيث جمعت ثروة أكثر من 8.4 مليون دولار أمريكي. أم الامر الأكثر إثارة فهو قائمة المستثمرين الشركاء الاستراتيجيين الذين انضموا الى ثروة.

وقال مارك شهوان، المدير التنفيذي في ثروة "إن الجمع بين مؤسسة كبيرة لديها خبرة واسعة في إنشاء مديري الأصول الرائدين، مع أول شركة مرخصة هنا تستخدم التكنولوجيا المالية (Fintech) هو مثال رائع للمنطقة. وأضاف شهوان "إن هذه المؤسسة المالية قررت التعاون مع فريق يثقون به لتقديم تجربة متميزة للعملاء وعوائد استثمار في إدارة الثروات دليل على ثقتها بها. حيث أن جميع شركائنا يؤمنون بما نحاول القيام به لنجعل الاستثمار ذكيًا وبسيطًا قدر الإمكان، والسماح لأي شخص بتنمية ثروته والبناء من أجل مستقبل أفضل."